الفصل الرابع

الجهود الدولية والعربية للإفراج عن الأسرى والمحتجزين

- جهود المجتمع الدولي للإفراج عن الأسرى والمحتجزين.
- جهود جامعة الدولة العربية للإفراج عن الأسرى والمحتجزين.
- جهود المنظمات الإسلامية.
- جهود مجلس التعاون الخليجي.
- جهود البرلمان الأوربي ولجان الصداقة العالمية.
- جهود الدول الصديقة والشقيقة.

الفصل الرابع
الجهود الدولية والعربية للإفراج
عن الأسرى والمحتجزين

بدأت جهود المجتمع الدولي للإفراج عن الأسرى والمحتجزين بعد توقف الأعمال الحربية مباشرة في ٢٨ من فبراير ١٩٩١م نتيجة لهزيمة العراق المنكرة أمام قوات التحالف الدولي للجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى للقيام بمهامها الإنسانية ، كما تشكلت لجنة دولية خاصة بهم بعد وقف إطلاق النار ، وإلتزام العراق بقبول قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بغزوه لدولة الكويت وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ الصادر في ٢ من مارس ١٩٩١م ، وهذه اللجنة كانت تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد تركز اهتمامها على تنسيق العودة السريعة للأسرى إلى بلادهم[١] .

وبعد خمسة أيام من تشكيل هذه اللجنة تم عقد اجتماع بالرياض بين قوات التحالف ممثلة في كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا ، ودولة الكويت والعراق وفي هذا الاجتماع تم توقيع مذكرة تفاهم سميت باتفاق الرياض تعهد بموجبه المجتمعون بالالتزام بالتطبيق الكامل لاتفاقيات جنيف الأربع وتقديم كشوف كاملة بأسماء الأسرى والمحتجزين الكويتيين والسعوديين ورعايا دول أخرى تمهيداً لإطلاق سراحهم فوراً[٢] .

---

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : أسرى الحرب الكويتيين في العراق ، نوفمبر ١٩٩٩م .

(٢) معصومة المبارك : دور المنظمات الدولية في حل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين ، الأسبوع الثقافي لاتحاد طلبة الكويت بالقاهرة ، مارس ١٩٩٩م ، ص ٩ ، ١٠ .

أما الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية في الرياض فكان في ٢١ ، ٢٢ من مارس ١٩٩١م وقد اتفق فيه على أن يسمح للعراق بتسهيل إجراء تحقيقات أو مقابلات مباشرة مع ممثلين للجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلين للأطراف المستفسرة ، وحتى الآن يرفض العراق أو يعرقل باستمرار كافة الطلبات لإجراء مقابلات مباشرة ، وانتهى الاجتماع الثالث للجنة الثلاثية في الشهر نفسه إلى ضرورة تعهد العراق بالبحث بجدية عن كافة الأفراد الذين تقدم السلطات الكويتية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أسماءهم[١] .

واتفق في الاجتماع الرابع للجنة الثلاثية بالرياض في يومى ١١ ، ١٢ من أبريل ١٩٩١م على أن يوافق العراق على إجراء كافة التحقيقات الضرورية على الملفات المقدمة إليه ، والتنسيق بشأن التعرف على رفات المتوفين ، وإعادتهم إلى أوطانهم ، كما تبنى الأطراف فكرة تكوين لجنة فرعية خاصة يعهد إليها تنفيذ القواعد الخاصة بمعاهدة جنيف ، وإلى جانب ذلك فقد جاء في خطة العمل الموقعة من قبل كافة الأطراف المجتمعة ما يلي نصه .

«فيما يختص برعاياه» يكون كل طرف مسؤولاً عن جمع ملف يحتوي على التفصيلات المبينة قدر الإمكان على الصيغة المرفقة وكقاعدة يجب أن يكون هناك ملف واحد لكل شخص مفقود وبناء على محتوى كل ملف يقوم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى باتخاذ كافة الإجراءات المتعددة التي تتخذ النتائج التي تم التوصل إليها أساسا لعملها .

وبعد ذلك تقدم أطراف النزاع إلى الأطراف الأخرى من خلال وساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبأسرع ما يمكن كافة المعلومات المتاحة المتعلقة بالتعرف على الأشخاص المتوفين الذين ينتمون إلى الأطراف المختلفة ، وقد أعقب

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : أسرى الحرب الكويتية في العراق ، نوفمبر ١٩٩٩م .

اجتماعات الرياض التي انعقدت في مارس ١٩٩١م تسليم عدد من الأسرى من كلا الطرفين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، كما أطلق سراح البعض الآخر بسبب العصيان المسلح في جنوب العراق خلال الاضطرابات التي أعقبت تحرير دولة الكويت ، حيث وجد نحو ٦٠٠٠ أسير كويتي طريقهم للعودة إلى وطنهم من خلال هذه القنوات[١] .

جاء تشكيل اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين لتنظيم هذه الأعمال وعندما أصبح واضحاً عدم رجوع الكثير من الأشخاص وفقاً لبلاغات عائلاتهم ، تم وضع خطة عمل محددة لاستعادة رفات الأسرى وتتبع آثارهم وكذلك بالنسبة للأسرى المدنيين الذين لم يستدل عليهم . وفي الاجتماع السادس الذي عقد في جنيف تم إقرار اللجنة الثلاثية في ١٦ من أكتوبر ١٩٩١م كما وافق العراق على الرد على الملفات الفردية الخاصة بالأسرى التي يتم تسليمها له من قبل مختلف الأطراف ، كما تم حث العراق على السماح للجنة الدولية بزيارة السجون العراقية ، ولكنه رفض ، وبينما ركزت السلطات الكويتية جهودها خلال عشرة أيام على إعداد وتأسيس ملفات فردية موثقة وأكيدة بناء على هذه الخطة ، عرقل العراق عمل اللجنة الثلاثية بمقاطعة الاجتماعات لأكثر من سنتين كاملتين .

---

(١) تكفلت الجهود الشعبية الممثلة في المواطنين الكويتيين الذين أقاموا بالكويت خلال فترة الاحتلال مع الجهات الحكومية القادمة من المناطق الحدودية باستقبال الأسرى العائدين وتسجيلهم وكان لي شرف استقبال هؤلاء مع أعضاء جمعية الهلال الأحمر التي تم تشكيلها من قبل الحكومة بالرياض ، وهؤلاء هم الدكتور إبراهيم الشاهين ، والسادة أحمد الفلاح ، د . عبدالمحسن الخرافي ، د .إبراهيم بهبهاني ، عبدالكريم جعفر ، عبدالقادر العجيل ، د .دلال الزبن ، د . عبدالرحمن المحيلان ومن بين الأسرى العائدين مجموعة كانت تعمل بتكليف من الحكومة الشرعية خلال فترة الاحتلال ، وفي إحدى اجتماعات هذه المجموعة تم اعتقالهم .
للتفاصيل انظر دلال الزبن : أيام القهر الكويتية ص ١٦١ .

كما عمل على تأخير القرارات المهمة داخل اللجنتين الثلاثية والفنية الفرعية لأسباب سياسية بحتة .

على الرغم من أنه كان قد وافق خطياً على الأحكام الواردة في القرارين ٦٨٦ ، ٦٨٧ بموجب الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والواردة في الوثائق التالية :

S/22320 وS/22321 وS/22456 وS/22486 ، وكذلك توقيعه على خطة العمل والمتضمن تعهده بإلتزامه فيما يتعلق باتفاقيات جنيف الأربع ، إلا أنه لم يلتزم بتلك التعهدات ، فلم يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون ومراكز الاعتقال العراقية وفقاً للمعايير الموحدة للجنة الدولية .

ونتيجة لهذا الموقف فقد أعلن مجلس الأمن في بيانه المؤرخ في ٥/ ٢/ ١٩٩٢م من أن ثمة «أدلة قوية على عدم امتثال العراق»فيما يتعلق بإعادة الأشخاص إلى أوطانهم وكذلك أعلن في بيانه الصادر بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٩٢م بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تحصل بعد على الإذن بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز العراقية وفقاً للمعايير الدولية . . ويوجد ما يدعو للاعتقاد بأن مئات الأشخاص لا يزالون مفقودين[١] .

وعندما عاود العراق المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية في يوليو ١٩٩٤م تحت ضغوط المجتمع الدولي وتعهد ببذل الجهود لتقرير مصير الأسرى وتم تكوين اللجنة الفنية لبحث أمور الأسرى ، كانت دولة الكويت قد قدمت أكثر من ٦٠٠ ملف فردي منذ بداية ١٩٩٣م ، معظمها موثق بالعديد من شهود العيان وسجلات الاعتقال الرسمية ، كما قدمت المملكة العربية السعودية ١٧

(١) معصومة المبارك : دور المنظمات الدولية في حل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين ، مرجع سبق ذكره ص ، ٩ ، ١٠ .

ملفاً إلا أنه لم يتم تسلّم أية إجابة فاصلة حول هذه الملفات من العراق حتى هذه اللحظة ولا تزال المفاوضات بين العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص الوصول إلى السجون العراقية جارية دون نتائج . وقد ركزت اللجنة الثلاثية بعد ذلك على قيام اللجنة الفنية الفرعية بمسؤولية الإسراع في عملية البحث عن طريق الاجتماع على الأقل مرة واحدة كل شهر في منطقة الخليج . فعقدت اللجنة الفنية الفرعية ٣٦ اجتماعاً حتى الآن معظمها على الحدود بين الكويت والعراق . وبإضافة ٢١ اجتماعاً انعقدت خلالها اللجنة الثلاثية بمشاركة العراق يكون من الواضح أن أعضاء التحالف والعراق اجتمعوا ٥٧ مرة حول قضية الأسرى تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وقد اتفق في هذه الاجتماعات على الإسراع في عملية البحث عن الأشخاص الذين تم تسليم ملفات استفسار عنهم ، وتسهيل تبادل كافة المعلومات ذات الصلة بتلك الملفات ، وتقرير وتنفيذ إجراءات المتابعة ، ورعاية جو من الثقة المتبادلة بين كافة الأطراف ، وللأسف فشلت هذه الاجتماعات جميعاً . وفي محاولة لإحراز تقدم في هذه المسألة رأت اللجنة إقرار وسيلة جديدة تستند إلى أسلوب معالجة كل حالة على حدة حتى يتعين على كل طرف الإجابة بشكل كامل وخلال فترة محددة عن كافة الأسئلة التي يطرحها الطرف الآخر بخصوص عدد من الملفات وكعادته تهرب العراق من ذلك وحتى الآن لم يتم تحقيق النتائج المرجوة ، فما زال هناك ٦٠٥ أسرى كويتيين ومن رعايا الدول الأخرى لم يتم إطلاق سراحهم ولم يتم الاستدلال عليهم بواسطة النظام العراقي ، والآن يقاطع العراق من جديد أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية . حيث امتنع عن حضور الاجتماع الذي عقد في ٤ من يناير ١٩٩٩م على الحدود مما أدى إلى تأجيله إلى أجل غير مسمى ، ورفض تحديد موعد

جديد لعقده . ومع ذلك فإن الكويت تحرص دائماً على حضور هذه الاجتماعات حتى في غياب العراق مستندة في ذلك على قرارات الشرعية الدولية خاصة وأن هذه القضية قضية إنسانية تمس كيان وكرامة وحرية أشخاص لم يقترفوا ذنباً جنوه .

وفيما يتعلق بالتقدم البطيء لعملية البحث ، فقد أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدة مرات عن قلقها من العمل والنتائج غير المرضية التي تحققها اللجنة الفنية الفرعية . كما تؤكد السلطات الكويتية على تحمل العراق المسؤولية الكاملة وراء هذا الإخفاق . حيث فشل العراق حتى الوقت الحاضر في تحقيق أية نتائج مرضية وفقاً للأهداف الرئيسة للجنة الفنية الفرعية .

وبالنسبة لتعجيل عملية البحث فقد قدم العراق ١٤ رداً عن ملفات فردية من ١٢٦ رداً أما ما تبقي من ردود فكانت ردوداً غير كاملة ، وذلك في الفترة بين أغسطس ١٩٩٤م ويوليو ١٩٩٥م لدرجة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أطلقت عليها اسم «ردود أولية» .

والأكثر من ذلك ، هو فشل العراق في تقديم أية معلومات إضافية حول هذه الملفات (١٢٦ ملفاً) دون أي اعتبار للمطالبات الكويتية المتكررة في هذا الشأن .

وفي واقع الأمر ، فإن المعلومات المتوافرة حتى الآن هي معلومات ليست على درجة كبيرة من الوضوح كي تسمح للجنة الفرعية أن تقرر مصير أي أسير ، ورغم ذلك تؤكد الوثائق أن العراق قام باعتقال هؤلاء الأسرى خلال فترة الاحتلال وترحيلهم .

وبعد ٢٥ اجتماعاً عقدتها اللجان الفرعية منها ٢٠ اجتماعاً على الحدود

بين الكويت والعراق بتعقيد الأمور . كما أن نقص الردود للمطالبات المتكررة بتقديم المزيد من المعلومات حول ٤٧٩ ملفاً آخر لم يتم النظر بشأنهم هو مثال آخر على عدم تعاون العراق فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتنفيذ عمليات المتابعة الحاسمة لهذه الملفات ، هذا ويواجه الوفد السعودي أيضاً الموقف المتعنت نفسه فيما يتعلق بمطالبهم المستمرة للحصول على إجابات واضحة حول مصير ١٧ ملفاً فردياً قامت المملكة العربية السعودية بتقديمها .

لقد أثبتت أساليب التحري والتقصي العراقية عدم جدواها حتى الآن ، حيث تتكون «جهود البحث العراقية» في أغلبها مما يطلق عليه طريقة «الاستذكار» التي تعتمد على ذاكرة شهود مجهولين ، كما دأب العراق على رفض أو إعاقة مطالب اللجنة الفرعية بمقابلة الشهود العراقيين المعنيين أو الاتصال بهم عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر[١] .

المزاعم والمسؤولية العراقية:

وعلى المنوال نفسه ، يحاول العراق استخدام كافة الطرق والوسائل المتاحة للتهرب من التزاماته بشأن قضية الأسرى بطرح كافة أشكال المزاعم الكاذبة والادعاءات الباطلة ، كما أنه يقاطع منذ ديسمبر عام ١٩٩٨م اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية دون أسباب مقنعة ، ثم يدعي بعدم وجود أسرى لديه إلا أن المسؤولية المباشرة للقوات العراقية هي مسؤولية واضحة وجلية في كافة القضايا التي تطرحها السلطات الكويتية . فقد قام العراق باعتقال الآلاف من المواطنين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى ، لذلك تبقي مسؤولية السلطات العراقية قائمة حول الأسرى الذين تم نقلهم إلى المعتقلات شمالاً ، ولا يزالون محتجزين في المعتقلات العراقية .

---

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : أسرى الحرب الكويتية في العراق ، نوفمبر ١٩٩٩م .

ووفقا لما اعترف به العراق لاحقاً . . فليس هناك خلاف حول وجود هؤلاء الأسرى في العراق ، وهذا ما تثبته الاعترافات العراقية ، والوثائق التي تم العثور عليها بعد هزيمة القوات العراقية وخروجها من الكويت ، وهي في مضمونها تؤكد إلقاء القبض على مجموعات كبيرة من الكويتيين وإرسالهم إلى العراق ، وفق نظام أمني محكم ، وإجراءات مشددة في حراسة هؤلاء الأسرى في أثناء ترحيلهم وفي أماكن حجزهم في معسكرات القوات العسكرية العراقية مما يستحيل معه على أي منهم الإفلات والهروب تحت أي ظروف ممكنة ، ويؤكد ذلك ما ورد في الوثائق العراقية المشار إليها من أن هؤلاء المحتجزين يتم تأمين الحراسة عليهم قبل الجهات الآتية :

أ - الجيش الشعبي .

ب - آمرية الموقع .

ج - مديرية شرطة المحافظة .

هـ - تشكيل لجنة للإشراف على المحتجزين من جهات أمنية وعسكرية متعددة .

وغني عن البيان أن بغداد لم تتعرض لأي أعمال شغب ، ومن ثم فإن العراق لو كان يريد التعاون أو إنهاء هذه المأساة الإنسانية لقام بتطبيق أحكام اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية[1] .

الالتزامات العراقية:

تنبع الالتزامات العراقية لإطلاق سراح الأسرى أو الاستدلال عليهم من عدة

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : مذكرة بشأن الرد على المذكرة التي وزعها وفد العراق الدائم لدى الأمم المتحدة والتي تتعلق بقضية أسرى الكويت ، ص ٥ ، ٦ .

مصادر وأسانيد : القانون الإنساني الدولي - قرارات منظمة الأمم المتحدة - الالتزامات المرتبطة بإطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية وبالطبع إعلان ومعاهدات حقوق الإنسان العالمية العديدة .

ومع ذلك فإن العراق يبذل غاية جهوده لإبطاء وإعاقة عمل اللجنة الثلاثية عن طريق مقاطعة اجتماعاتها مما يعرقل البحث عن مصير الأسرى .

وفي الواقع فإن السجن والإرغام على الاختفاء يعدان من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وذلك كما وصفتهما الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال مؤتمر مانيلا عام ١٩٨١م ، وسجلات العراق في هذا الصدد غامضة وملتوية ، وذلك طبقا لتقارير إحدى المنظمات الدولية الرائدة التي تشير إلى : إن غطرسة السلطات العراقية والطريقة التي يتعامل بها مع هذه الاختفاءات هي مما يبعث على الصدمة بشكل خاص . . (التنصل من الجريمة - منظمة العفو الدولية - نيويورك - ١٩٩٣م - صفحة ١٤) ومن ثَمَّ فإن قضية الأسرى الكويتيين قد جذبت اهتمام المراقبين الدوليين في مجال حقوق الإنسان .

الموقف الكويتي:

تؤكد السلطات الكويتية دائماً التزامها بالآلية الإنسانية التي ترعاها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، كما تؤكد وتحترم دوماً التزاماتها بالإجراءات التي تم التعامل معها بعد حرب الخليج وفي الاجتماعات التي تلتها وتستمر على النهج نفسه ، لذلك فهي لا تزال عازمة على الاستمرار في دعم أعمال ومهام اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية إلى جانب الرغبة القوية في المساعدة لتحقيق أهدافها المحددة من خلال إنهاء الجمود الراكد الذي تعاني منه اللجنتان حالياً ، وتستمر كذلك السلطات الكويتية في استخدام كافة السبل والوسائل المتاحة

لرعاية روح من التعاون والثقة بين جميع الأطراف المعنيين ، فهي تتعاون بشكل كامل معها وتسمح لها بزيارة جميع السجون دون أي قيود . وإلى جانب ذلك فقد بذل الشيخ سالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين وخلال اجتماع اللجنة الثلاثية متعددة الجنسيات والتي اجتمعت في جنيف خلال عام ٢٠٠١م العديد من الجهود لإجبار العراق على تنفيذ التزاماته الدولية تجاه الأسرى ، وندد بتخلف العراق عن حضور جلسات هذه اللجنة للتهرب من تنفيذ التزاماته ، وحتى الآن لم يتحقق شيء يذكر بسبب المقاطعة المستمرة من جانب العراق .

ورغم ذلك ترغب السلطات الكويتية في التوصية بأن يقوم المجتمع الدولي وبالتحديد مجلس الأمن في الأمم المتحدة بتكثيف الضغط على العراق لتحقيق نتائج أكثر إيجابية في هذه القضية الإنسانية ، وبالطبع فليس هناك أفضل من جلب الراحة والاطمئنان للمئات من عائلات الأسرى والمحتجزين الآخرين ممن لم يستدل عليهم حتى الآن . مع الوضع في الاعتبار أن هذه المأساة مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات !

المطالب الكويتية:

تطالب السلطات الكويتية بما يلي :

- أن يكشف العراق فوراً عن أسماء الأشخاص الأحياء الذين هم من بين الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى لجلب الراحة لقلوب عائلاتهم . ومن المعروف أن الشعور بعدم اليقين حول مصير أعز الناس إلى القلب هو مصدر حزن وألم لا يمكن تحمله .
- أن يسمح العراق للمنظمات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بزيارة الأسرى الأحياء وأن يقدم العراق الدليل المتعلق بوفاة الآخرين إلى جانب الأماكن المحددة لمواقع دفنهم .

- أن يبدي العراق جدية فورية مع كافة الحالات والملفات التي قدمتها دولة الكويت ، مع الوضع في الاعتبار مرور العديد من السنوات منذ تقديمها بشكل رسمي ، كما يجب أن يسرع العراق في عملية البحث ويقدم كافة المعلومات المتاحة والممكنة المتعلقة بالأسرى دون المزيد من المماطلة أو التأخير .

- أن يسمح العراق للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقيام بمهامها داخل السجون العراقية وباقي أماكن الاحتجاز الأخرى بما يتماشى مع معاهدات جنيف ووفقاً لطرق العمل المنصوص عليها في هذه المنظمة .

- أن تمارس الدول الأعضاء في مجلس الأمن الضغوط اللازمة على العراق لتحقيق نهاية إيجابية لهذه القضية الإنسانية ، خاصة وأنه ليس هناك أعظم من بث روح الأمن والطمأنينة لمئات من أسر الأسرى والمحتجزين الآخرين الذين لم يستدل عليهم بعد .

- أن يتم عرض هذه القضية على مجلس الأمن في كل مرة يتناول فيها المجلس مسألة تطبيق العراق لقراراته التي أصدرها ، وأن يضع المجلس في اعتباره مماطلة العراق في الرد على هذه المأساة الإنسانية وأن يلتزم العراق بتطبيق ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية .

مما سبق يتضح :

١ - أن العراق وصل إلى طريق مسدود بعد أن وجد من الصعب عليه الاستمرار في المراوغة والتهرب من الأسئلة والنقاشات الموجهة إليه في اجتماعات

للجنتين الثلاثية والفنية بعد أن نفذ كل ما كان في خططه وجعبته من معلومات ملفقة ولم يبق أمامه أي طريق للتهرب بعد طرح كل الأفكار والاقتراحات من قبل اللجنة الثلاثية التي تساعده للتعاون مع اللجنة الثلاثية والفنية وإعطاء المعلومات ولم يستطع أن يتفاعل معها وفضل الهروب من الاجتماعات بحجج واهية .

٢ - أن العراق طرح أفكاراً عديدة للهروب من اللجنة الثلاثية والفنية ومن مظلة الأمم المتحدة من خلال اقتراح تشكيل لجان تشارك فيها أطراف عربية وأجنبية مثل البرلمان العربية أو مشاركة كل من الأردن وقطر وغيرها من المبادرات التي كان آخرها المبادرة الإيطالية ، والمبادرة الخاصة بمشاركة ثلاث دول في اللجنة الثلاثية .

٣ - أن العراق يرى أن وجود قرارات الأمم المتحدة يعدّ حجر عثرة أمام تهربه من مسؤولية الأسرى ، لذا فإن إصراره على العمل الثنائي بوجود الصليب الأحمر دون تدخل أي طرف من الأمم المتحدة يعدّ مخرجاً جيداً في المستقبل للتنصل من المسؤولية خاصة لعلمه بضعف أي لجنة تكون في المستقبل خارج نطاق الأمم المتحدة والتحالف الدولي في الضغط عليه .

٤ - أن العراق لا يريد أن تحل مشكلة الأسرى تحت مظلة ووجود كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لا يريد أن يعطيهما أي دور حيوي في حل المشكلة ، لذا كان تفكيره بالعمل الثنائي ثم طرح مسألة دخول روسيا والصين والهند حتى يعطي نفسه فرصة لقيام فرنسا مثلاً أو روسيا بمبادرة لحل المشكلة .

٥ - أن كل هذه المماطلات والادعاءات تعرقل الجهود المبذولة لإيضاح حقيقة

مصير الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى مما يزيد من معاناة ذويهم الذين يعيشون مرارة الانتظار بين الأمل والرجاء من ناحية واليأس وفقدان الأمل من ناحية أخرى .

جهود الجامعة العربية للإفراج عن الأسرى والمفقودين:

على الرغم من أن الغزو العراقي للكويت قد أظهر مدى هشاشة النظام العربي وعجز آلياته ومؤسساته فإن الجامعة العربية وقفت بكل حزم مساندة لدولة الكويت فور حدوث الغزو ، فأصدر مجلس الجامعة قراراً حاسماً أدان فيه العدوان الغاشم وأكد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية ، وفي الأمم المتحدة وتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي ، وأيد كل ما يتخذه الكويت من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته[1] .

وفي أعقاب تحرير الكويت طالبت الجامعة العربية ممثلة في أمينها العام «الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد» بضرورة امتثال العراق للقرارات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها قضية الأسرى والمرتهنين ممن ألقت القبض عليهم قوات الغزو العراقي إبان احتلالها دولة الكويت ، وطالبت هذا النظام أن يمتثل على الفور ودون غموض للكشف عن وضع هؤلاء الأسرى وإتاحة سبل الوصول إليهم ، ومعرفة مصائرهم والإفراج الفوري عنهم وإلى جانب ذلك فقد دأبت الكويت على إطلاع الجامعة العربية على كل ما يتعلق بقضية الأسرى ، وتحرص على التنسيق المستمر مع الجامعة والتشاور معها حول كل جديد بشأن هذه القضية الإنسانية وقد بذلت جامعة الدول العربية العديد من الجهود من أجل

(١) أحمد عصمت عبدالمجيد : زمن الانكسار والانتصار ، ص ٢٣٧ ، وخلال مقابلة مع سيادته بمكتبه في ٤/٣/٢٠٠٢م .

إطلاق سراح الأسرى وواجهت الأمور كمنظمة تتحمل مسؤوليتها أمام الأمة العربية ، فقد تعهد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة ببذل كافة الجهود حتى يتم إطلاق سراح الأسرى والمرتهنين ، فتم ما يلي :

١ - تعيين عبد الله آدم وزير الخارجية الصومالي ممثلاً شخصياً عنه في هذه القضية . وقد تعرض هذا المبعوث للعديد من العراقيل التي وضعها النظام العراقي أمام مهمته ، ومع ذلك فقد نجحت مساعي الجامعة في الإفراج عن ١١٨ أسيراً كويتياً من القائمة التي قدمتها الكويت للجامعة والتي تضم ٢٢٤٢ أسيراً أغلبهم من الكويتيين .

واستمرت جهود الجامعة العربية للإفراج عن باقي الأسرى ولكن التعنت العراقي وقف حجر عثرة أمام ذلك ، مما جعل الأمين العام للجامعة يكثف جهوده لإقناع السلطات العراقية بالتجاوب مع المطالب الإنسانية بالإفراج عن الأسرى ، كما أكد ضرورة حل هذه المشكلة .

٢ - ونظراً لتنحي المبعوث الصومالي عن دوره نتيجة لاصطدامه بتعنت السلطات العراقية ، فقد تم تعيين مندوب جديد للجامعة في سبتمبر ١٩٩٢م وهو السفير رشيد إدريس رئيس جمعية حقوق الإنسان في تونس الذي قام بالتحرك في إطار مساعي الجامعة ، فاجتمع مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، لبحث هذه القضية ، كما قام بزيارة لكل من الكويت وبغداد ، ولكن الحكومة العراقية رفضت التجاوب مع مساعيه أو الرد على الأسئلة والاستفسارات التي قدمت إليها مما دفع الأمين العام إلى مطالبة العراق بالرد على استفسارات الجامعة العربية[١] وإرسال مبعوثه مرة أخرى إلى بغداد فوصلها في الخامس من إبريل ١٩٩٣م مؤكداً أن هذه

(١) حسين عيسى مال الله : أسرى الكويت ومسؤولية العراق الدولية ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .

القضية دخلت مرحلة حاسمة بعد أن تحدد أعداد الأسرى وجنسياتهم وأماكن وجودهم داخل العراق ، ومع ذلك لم تسفر جهوده سوى عن عودة ١٨ شخصاً إلى الكويت وبعدها أنكر العراق وجود أسرى كويتيين آخرين لديه مما أدى إلى عرقلة جهود الجامعة العربية ، يضاف إلى ذلك أن العراق استمر في تجاهله لمطالب الجامعة في الرد على طلبها بشأن الأسرى ، وأعلن عدم تعامله مع السفير رشيد إدريس مندوب الجامعة .

٣ - وفي محاولة من الأمين العام لاستئناف جهود الوساطة قام بتعيين مبعوث جديد وهو «ميهوب الميهوبي» الجزائري الجنسية للسفر إلى العراق في محاولة لإيجاد حل لهذه المشكلة ولكنه تعرض لصعوبات جمة أدت إلى فشل مهمته .

وعلى الرغم من استمرار اتصالات الأمين العام للجامعة بشكل شخصي مع العراق لإقناعه بضرورة الإفراج عن الأسرى إلا أن جهوده لم تثمر سوى عن استجابة العراق بإيفاد مندوب عنه إلى الجامعة لبحث القضية ، وبعد أن وصل المندوب العراقي إلى مقر الجامعة لم يقدم ردوداً عراقية إلا على ٤٤ ملفاً فقط من بين أكثر من ٨١٤ ملفاً قدمتها الجامعة ثم توقفت الأمور عند ذلك الحد ، ولم يطرأ عليها أي تطور رغم شتى الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل لهذه القضية[١] فقد أصم العراق أذنيه إزاء كل المبادرات ، وما زال مستمراً في رفضه لجهود الجامعة العربية نافياً في رده وجود أي أسرى لديه . ومع ذلك فإن جهود الجامعة العربية ما زالت مستمرة لحل هذه القضية الإنسانية[٢] .

٤ - ونظراً لأهمية هذه القضية إنسانياً فقد عينت جامعة الدول العربية مسؤولاً

---

(١) مال اللّه : مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٥ .

(٢) قابل الدكتور عصمت عبدالمجيد الرئيس العراقي في محاولة منه لاقناعه بالافراج عن الأسرى ، وكانت الردود أن العراق لا يحتفظ بأسرى وإنما بمسجونين وأن عددهم ١٥٠٠ قد تم الأفراج عنهم . (د .عصمت عبدالمجيد في اثناء مقابلة مع سيادته بمكتبه في ٤/ ٣/ ٢٠٠٢م) .

عن ملف شؤون الأسرى المحتجزين الكويتيين لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هو السيد/ مختار اللاماني .

وسعياً من العراق لعرقلة أية محاولات دولية للتوصل إلى حل لقضية الأسرى والمفقودين وهو الأسلوب الذي اتبعه منذ إصدار القرار ٦٨٦ إلى اليوم ، فقد قدم العراق في ٢٢ من فبراير ١٩٩٩م طلباً بإدراج مأساة قضية المفقودين العراقيين والكويتيين والسعوديين على جدول الدورة ١١١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية المقرر عقده في منتصف شهر مارس ١٩٩٩م . وجاء طلب العراق الذي قاطع في مطلع فبراير ١٩٩٩م اجتماعاً دولياً حول الأسرى مفاجأة !! ، فهذه هي المرة الأولى التي تطلب فيها الحكومة العراقية وبشكل رسمي مناقشة ما أسماه بقضية المفقودين العراقيين على جدول أعمال المجلس الوزاري للجامعة العربية منذ العدوان العراقي على الكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م .

وقد نفت الكويت أن يكون لديها أسرى عراقيون واعتبرت الطرح العراقي عملاً في اتجاه وضع المزيد من العراقيل والمماطلة فيما يتعلق بمسؤوليته عن احتجاز أكثر من ٦٠٥ من الأسرى الكويتيين ومن جنسيات أخرى .

علماً بأن المجلس الوزاري للجامعة كان في الدورات السابقة يناقش قضية الأسرى عند مناقشته تقرير الأمين العام للجامعة . والأمين العام دائماً يؤكد بأن الجامعة العربية تتابع هذه القضية الإنسانية مع الكويت ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية[1] .

وقد اعترضت الكويت على الطلب العراقي السابق الذكر ، لأن العراق يدعو في ورقته إلى النظر فيما أسماهم بمفقودين كويتيين وسعوديين وهذا يناقض الحقيقة التي حدثت بالفعل وهي أن الكويتيين والسعوديين ورعايا دول أخرى قد

(١) معصومة المبارك : بحث سبق ذكره ، ص ١٢ ، ١٣ .

تم أسرهم واعتقالهم من قبل قوات الغزو العراقي للكويت .

واستمرت جامعة الدول العربية في هذه الجهود بين مد وجزر خاصة وأن العراق بدأ يعلن منذ أواخر ١٩٩٧م أنه لا يحتجز أي أسرى ويرفض الرد على أية أسئلة متعلقة بهذا الشأن ، ومع ذلك فإنه غالباً ما يتناقض مع نفسه ويثبت ذلك ما ذكره وزير الخارجية العراقي «محمد سعيد الصحاف» بأنه يمكن مقايضة الأسرى الكويتيين بالعراقيين المعتقلين في الكويت الذين حاولوا اغتيال الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» خلال زيارته للكويت في عام ١٩٩٣م[١] كما يؤكده ما ذكره الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، بأن المنظمة تملك أدلة دامغة على وجود أسرى كويتيين داخل السجون العراقية . وعلى أي حال فإن ملف الأسرى لا يزال ضمن اهتمامات جامعة الدول العربية حتى تتم عودتهم إلى أهلهم وذويهم سالمين ، وقد أكد ذلك الدكتور عصمت عبدالمجيد خلال لقائه مع أهالي الأسرى والمحتجزين ، وعلى أي حال فإن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٩٩م وما يتبعه من تحركات دولية سوف يتيح للجامعة التحرك بشكل أفضل من أجل الإفراج عن الأسرى والمرتهنين لدى العراق .

إن جهود دولة الكويت مستمرة في هذا الصدد ، يضاف إلى ذلك أنها تتعاون بشكل كامل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وتسمح لها بزيارة جميع السجون وبشكل حر دون أية قيود وفقاً للنظام المقبول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وهذا التعاون الذي تبديه دولة الكويت وتحرص عليه يمنحها المصداقية الكاملة ، وهذا ما نأمل أن تفعله السلطات العراقية ، بل ونطالبها به .

وقد استمر التنسيق بين المسؤولين الكويتيين والجامعة العربية بعد أن تولى

---

(١) مال الله : مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

السيد/ عمرو موسى منصب الأمين العام للجامعة خاصة وأنه كان على اطلاع كامل بتطورات هذه القضية ومستجداتها ، فوضحت له الكويت بالدلائل والإثباتات وجود أسرى كويتيين في السجون العراقية ، كما تم تفنيد الادعاءات العراقية الكاذبة والتي تتمثل في كتابات وتصريحات موجهة إليه ، وقد أبدى الأمين العام استعداده لمتابعة هذا الموضوع خاصة وأن له جانباً إنسانياً يجب حسمه ، كما أن إيجاد حل لهذه القضية سيسهم في نجاح جهود الجامعة العربية من أجل لم الشمل العربي لكونها إحدى القضايا المطروحة بشكل دائم في جدول أعمالها[1] .

لقد أدركت جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية سلبية موقف العراق في حل قضية الأسرى ، واتضح لها أن هذه القضية أصبحت قضية عربية إنسانية يصعب الحديث عن أي مبادرة للمصالحة العربية قبل إيجاد حلول لها ، ونتيجة لذلك ظلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على اتصال مستمر مع المسؤولين في العراق لمحاولة إيجاد مخرج لهذه القضية الإنسانية ، كما قامت بعمل تنسيق مستمر مع الأمم المتحدة من خلال بعثتها في نيويورك من أجل قضية الأسرى ، ويرى السفير أحمد بن حليٍّ الأمين العام المساعد للشؤون العربية ، المكلف بملف الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم ، «إن دور الأمم المتحدة في موضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين مكمل لما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الشأن» ، وقد أطلع الأمين العام للجامعة العربية الدكتور : عصمت عبدالمجيد المنسق الدولي يولي فورنتسوف على جهود الجامعة العربية من أجل إيجاد مخرج وحل جذري لهذه القضية الإنسانية التي طال أمدها ، وموقف العراق السلبي منها ، كي تظل «ورقة ضغط بيده يواصل بها تلاعبه حول عدم

(١) ملحق الأسير في سبتمبر ٢٠٠١م الافتتاحية للأستاذ ربيع العدساني تحت عنوان جامعة الدول العربية تؤكد دعمها لحل قضية الأسرى .

الانصياع للقرارات الدولية» ، وأنه لا يزال يساوم على قضية الأسرى باعتبارها الورقة الوحيدة الرابحة بيده من أجل الضغط على الحكومة الكويتية مستقبلاً ، بشأن التعويضات أو ترسيم الحدود التي انتهت من خلال إقرارها من قبل الأمم المتحدة[1] .

وخلاصة القول أن الغزو العراقي للكويت أفقد مشروع الأمن القومي العربي جوهره ومضمونه ، وأن الخروج من هذا المأزق يصعب تجاوزه إلا إذا تم التوصل أولاً إلى الأسس السليمة لتحقيق سلام عربي يحول دون تكرار مأساة غزو طرف عربي لطرف آخر ، لذلك فمهمة الجامعة العربية ليست بالسهلة أو اليسيرة إلا إذا تم الاتفاق على هذه الأسس .

وهكذا تؤكد الجامعة العربية حرصها على حل قضية الكويت الإنسانية الأولى ، وإذا كان الدكتور عصمت عبدالمجيد قد أولى هذه القضية اهتماماً خاصاً فإن السيد عمرو موسى الأمين الحالي يتعامل مع هذه القضية بالقدر نفسه من الاهتمام انطلاقاً من إيمانه المطلق بعدالتها وإنسانيتها .

جهود المنظمات الإسلامية:

في أعقاب الغزو العراقي الغادر لدولة الكويت دعت رابطة العالم الإسلامي[2] Muslim World League إلى مؤتمر إسلامي عالمي بمكة المكرمة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ من سبتمبر ١٩٩٠م أدانت فيه الغزو وانتهاكه لحرمات المسلمين ، واتهمته بتشويه صورة الإسلام أمام الرأي العام العالمي ، وطالب المؤتمر

---

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن : بحث سبق ذكره ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) منظمة إسلامية غير حكومية تهدف إلى تبليغ الدعوة الإسلامية ، والدفاع عن المسلمين ، والحفاظ على هويتهم خاصة في البلاد التي يعتبرون فيها أقلية ، وهي عضو بالأمم المتحدة ضمن المنظمات الدولية غير الحكومية ولها مكتب خاص في نيويورك .

بسحب النظام العراقي لقواته من أرض الكويت دون قيد أو شرط ، وإنهاء كافة آثار الاحتلال والتهديد ، وتحمل كافة التعويضات عما أحدثته قوات الاحتلال العراقي من سرقات وإتلاف ، كما طالب المؤتمر بعودة الشرعية الكويتية الممثلة في الشيخ جابر الصباح إلى تسلم مقاليد الحكم في بلاده ، وبضرورة حماية المقيمين بالكويت وفقاً لما قررته القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية[١] .

وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في بوركينا فاسو في ١/ ٧/ ١٩٩٩م طالب المؤتمر العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضايا الكويت ومنها قضية الأسرى والمرتهنين ، والتعاون مع اللجان الدولية ذات الصلة بإطلاق سراح الأسرى ، وإنهاء الأمر بشكل عاجل وفي ١/ ١٠/ ١٩٩٩م أشار الدكتور «عز الدين العراقي» الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أمام الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد على هامش أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأضرار النفسية والمادية التي أصابت الكويت من جراء الغزو العراقي الغادر له[٢] .

وفي محاولة من العراق للتشويش على قضية الكويت الأولى ومحاولة كسب الساحة الإسلامية بترويج الادعاءات الكاذبة بدأ في التقرب من منظمة المؤتمر الإسلامي مما دفع اللجان الرسمية والشعبية في الكويت إلى توضيح الحقائق وشرح قضية الأسرى ووضعها بتفصيلاتها أمام أمين عام المنظمة مما حقق مكسباً كبيراً في وضع هذه القضية أمام منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإلى جانب ذلك فقد دعا الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر[٣] الدول

(١) وثيقة مكة المكرمة وقرارات وتوصيات المؤتمر الإسلامي العالمي لمناقشة الأوضاع في الخليج ص ١٩ - ٢٠ .

(٢) مال الله : مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٣) تم ذلك خلال لقائه مع الوفد النسائي الذي يمثل اللجنة الوطنية بمرافقة زوجات وأمهات الأسرى .

الإسلامية والعربية إلى بذل المزيد من الجهود للعمل على الإفراج عن الأسرى حتى يعودوا إلى آبائهم وأمهاتهم وأولادهم وزوجاتهم ، وأوضح أن جميع الشرائع السماوية تحرم اعتداء دولة مسلمة على دولة مسلمة أخرى مجاورة عن طريق الغدر والخداع ، ونقض العهود والتحلل من كل القيم الدينية والإنسانية والخلقية واستباحة أراض الدولة المعتدى عليها وأموالها وأعراض ذويها[1] وأكد أن الإسلام لا يبيح أسر المسلم في داخل الدولة الإسلامية . كما طالب شيخ الأزهر بإسقاط عضوية العراق من الجامعة العربية ، وطردها من الأمم المتحدة ومعاقبتها على ما ارتكبته في حق الأسرى الكويتيين وأكد د .طنطاوي في اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الكويتيين بالقاهرة أن احتجاز العراق للأسرى الكويتيين يخالف الإسلام والإنسانية والقانون وأشار إلى ضرورة وجود عقاب صارم ضد تجاوزات العراق ، ونبه إلى خطورة المجاملات الرخيصة التي تتم في الجامعة العربية على حساب الحق الكويتي . كما طالب الإمام الأكبر اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين بإرسال طلب رسمي للمشيخة لإصدار فتوى رسمية من الأزهر . ووعد بالتنبيه على مجمع البحوث الإسلامية لإصدارها . . مشيراً إلى أنه سيضمنها عبارات تحريم صريحة بالإضافة إلى مطالبته المنظمات والهيئات الدولية ومجلس الأمن باتخاذ مواقف رادعة ضد العراق[2] .

كما أوضح أن الأزهر الشريف وهو يتحدث باسم الإسلام وباسم مصر ليدين هذا التصرف العراقي ويطالب بتجنيد كل قوى الحق والعدل للإفراج عن هؤلاء الأسرى ، ومعرفة مصير كل واحد منهم[3] .

---

(١) مال اللّه : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) جريدة العربي الناصري : العدد ٣٥٠ ، في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٩ تحت عنوان شيخ الأزهر يطالب بطرد العراق من الأمم المتحدة .

(٣) كلمة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الجامع الأزهر في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان وأسرى الكويت ، سبق ذكره ص ٩٩ .

جهود مجلس التعاون الخليجي[1]:

العلاقات التي تجمع بين دول مجلس التعاون هي علاقات من نوع مميز[2] تتكاتف من خلالها تجاه أي أخطار تمس أياً من دول المجلس ، ونتيجة لذلك وقف مجلس التعاون الخليجي بجانب دولة الكويت في معركتها الدبلوماسية في محيطها العربي والدولي من أجل الإفراج عن الأسرى والمفقودين ، كما عمل من خلال النشرات الإخبارية السمعية والمرئية والمقروءة لدوله على توضيح هذه المشكلة وبيان خطورتها الإنسانية .

وفي ١١/ ١٠/ ١٩٩٩ دعا مجلس التعاون الخليجي العراق إلى الإسراع في التجاوب مع القرارات والنداءات العربية والدولية والالتزام بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت وخاصة ما يتصل منها بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى .

كما اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٩م على ضرورة تعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قضية الأسرى والمرتهنين من الكويتيين وجنسيات أخرى المحتجزين لديه منذ عام ١٩٩٠م جاء ذلك في بيان مشترك صدر عقب اجتماع عقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت عبروا فيه عن قلقهم الشديد إزاء انتهاكات العراق المستمر لقرارات مجلس الأمن الدولي[3] .

---

(١) مجلس التعاون الخليجي منظمة عربية خليجية إقليمية سياسية تم التوقيع على نظامها الأساسي في مدينة أبو ظبي في ٢٥ من مايو ١٩٨١م ويتكون من الكويت ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية ، سلطنة عمان ، البحرين ، قطر .

(٢) للتفاصيل انظر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية : مجلس التعاون الخليجي ، التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة حلقة نقاشية ، الكويت مايو ١٩٩٧م ، ص ٨٩ .

(٣) مال الله : مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

الجهود البرلمانية الأوروبية ولجان الصداقة العالمية:

أ - جهود البرلمان الأوروبي للإفراج عن الأسرى :

يحظى البرلمان الأوروبي بأهمية خاصة في العالم وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان والحريات . وقد أنجزت الكويت خطوات إيجابية من خلال الزيارات التي قام بها معالي رئيس اللجنة إلى البرلمان الأوروبي ونتج عنها قرارات مساندة تجاه قضية الأسرى ودعمها في جميع المحافل الدولية ، لذلك عملت اللجنة على توثيق الصلات مع أعضاء البرلمان الأوروبي المساندين للحق الكويتي ، وذلك عن طريق الزيارات السنوية لأعضاء البرلمان للكويت ، وزيارة أعضاء اللجنة الوطنية للبرلمان بهدف تزويد أعضائه بالمعلومات الموثقة عن قضية الأسرى مما يوثق التواصل مع هذه المجموعات المهمة والمؤثرة ، لذلك وجه الشيخ سالم الصباح رئيس اللجنة دعوة رسمية في ٢١/ ١/ ١٩٩٩م لرئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني «كلوديا روت» لزيارة دولة الكويت للاطلاع بشكل مباشر على القضية الإنسانية لأسرى الكويت ومعاناة ذويهم التي تواصلت طوال السنوات الماضية وأعربت عن تفهمها لمعاناة الأسرى الكويتيين وذويهم ووعدت بمتابعة قضيتهم ودعم الإفراج عنهم والتعرف على مصيرهم عبر كل الجهود والقنوات الممكنة .

ونتيجة لدعم البرلمان الأوروبي لهذه القضية الإنسانية وجه الشيخ سالم الصباح الشكر والتقدير والامتنان لأعضائه ، وحثهم على بذل المزيد من الجهود لتأمين الإفراج العاجل عن الأسرى الكويتيين لدى النظام العراقي ، كما اجتمع الشيخ سالم مع المستر «مايكل دراي» رئيس وفد البرلمان الأوروبي لدول الخليج والبارونة «إيما نكولسون» العضو البريطاني في البرلمان الأوروبي لتوضيح المأساة الإنسانية التي نتجت عن احتجاز النظام العراقي للأسرى الكويتيين[1] .

---

(١) مال الله : مرجع سابق ، ص ١٩٨ ، ٢٠٠ .

ب - جهود لجان الصداقة العالمية لدعم قضية الأسرى :

قامت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين بعدة اتصالات مع لجان الصداقة وذلك لكي تكون هناك أصوات من داخل كل دولة تنادي بمساندة قضية الأسرى الكويتيين وكان ذلك يتطلب شيئين :

أولاً : تعزيز ومساندة اللجان القائمة ومساعدتها على الاستمرار في دورها .

ثانياً : وضع برنامج زمني لإنشاء لجان صداقة جديدة ضمن خطة مبرمجة للدول المستهدفة (دول عربية مثل مصر ، تونس ، المغرب ، لبنان) أو دول إسلامية (تركيا ، إيران ، باكستان) أو دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، الأرجنتين) .

جهود الدول الصديقة والشقيقة:

تضامن العديد من الشعوب الصديقة والشقيقة مع دولة الكويت في مطالبتها بالإفراج عن الأسرى والمفقودين من سجون العراق ومعتقلاته خاصة وأن هناك ٦٠٥ أسرة كويتية يشاركها كل الشعب الكويتي تنتظر بفارغ الصبر عودة أبنائها الذين يحتجزهم النظام العراقي ، ورفضت هذه الدول أي عذر أو تبرير عراقي عن عدم معرفته بأماكن وجودهم ، خاصة وأن استمرار احتجازهم يعتبر تحدياً للعالم وقيمه الحضارية ، وعدواناً على الإنسانية جمعاء ، وهو تحد وعدوان ينبغي أن يدفع النظام العراقي ثمنه ، ودول العالم التي اجتمعت إرادتها على تحرير الكويت هي بلا شك قادرة على تحرير الأسرى من سجون ومعتقلان ذلك النظام الذي لا يعترف بالقرارات الدولية والذي يتلذذ قادته بإذلال الاخرين وقهرهم ، وعلى الرغم من الجهود الدولية والعربية إلا أن النظام العراقي ظل على مماطلته وتسويفه وفيما يلي نعرض لبعض مواقف هذه الدول .

أولاً: الدول الصديقة:

١ - الولايات المتحدة الأمريكية :

أوضح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في كلمته أمام المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان وأسرى الكويت[١] أن بعض الأسر الكويتية تعيش في محنة بسبب عدم معرفة مصير ذويهم الذين أخذهم الاحتلال العراقي عنوة مما يجعلنا نشعر بالإحباط الذي تعاني منه هذه الأسر ، ومن ثم فلابد من الاستمرار في الضغط على العراق لإنهاء هذه القضية ، وأنه يجب ألا تنتهي العقوبات المفروضة على العراق حتى يعود كل مفقود كويتي ويجب ألا نستسلم ، وألا ننسى وحشية النظام العراقي والأسلوب الذي شتت به هذه الأسر .

٢ - بريطانيا :

أكدت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا (السابقة) ضرورة إلزام العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعدوانه على الكويت مؤكدة أن قضية الأسرى تأتي على درجة كبيرة من الأهمية باعتبارها قضية إنسانية[٢] لا يجوز أن تكون محل مساومة أو وسيلة للحصول على مكاسب سياسية أو غيرها . وأكد الوفد البريطاني المكون من أعضاء حزب العمال والمحافظين بمجلس العموم البريطاني دعمه لقضية الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى المحتجزين في سجون النظام العراقي منذ أكثر من عشر سنوات وطالب المجتمع الدولي بضرورة عدم نسيان هذه القضية الإنسانية[٣] .

---

(١) عقد هذا المؤتمر في لندن خلال الفترة في ١٢ إلى ١٣ من مارس ١٩٩٦م انظر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين ، الكتاب الوثائقي ، ص ٩١ .

(٢) من كلمة البارونة مارجريت تاتشر في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان .

(٣) ملحق مع الأسير : السنة الثانية ، العدد الثالث عشر ، يناير ٢٠٠١م .

كما أوضحت الليدي «أو لجاميتلاند» رئيس اللجنة الدولية البريطانية للتضامن مع الأسرى الكويتيين أن الدعاوي الكاذبة التي يطلقها النظام العراقي بأنه لم يعد لديه أسرى أو محتجزون ليس لها سند من الواقع أو المنطق خاصة وأن الدلائل كلها تشير إلى عكس ذلك وهناك براهين مؤكدة عديدة على أنهم لا يزالون أحياء في سجون النظام العراقي ومعتقلاته[١] .

كما أدانت حجز الأسرى الكويتيين بقولها «إنني باسم اللجنة الدولية للتضامن مع الأسرى الكويتيين أدين بكل شدة تعنت النظام العراقي وعدم اكتراثه بحقوق الإنسان ، ومن حق هؤلاء الأسرى أن يعرف مصيرهم ويفرج عنهم بعد هذه السنوات الطوال من الأسر غير المشروع[٢]» وإلى جانب ذلك فقد أوضحت الحكومة البريطانية بأن قضية الأسرى والمفقودين سوف تظل موضع اهتمام دول العالم مادامت هناك أصوات حرة تنادي بحقوق الإنسان وبحق هؤلاء في الإفراج عنهم ، وعودتهم إلى ذويهم وأوطانهم[٣] .

٣ - فرنسا :

ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ الفرنسي أن مصير الأسرى والمفقودين في طليعة انشغالات الحكومة الفرنسية ، وأن فرنسا

(١) المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان ، سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٢) عقب النائب أحمد باقر عضو مجلس الأمة الكويتي ورئيس لجنة الأسرى بالمجلس على هذه الكلمة فبين أنه كان أسيراً في يد القوات العراقية ، وأنه مكث في سجون العدو بالعراق فترة مع مجموعات من أبناء الكويت إلي أن تمكن هو وبعض زملائه من الهرب في أعقاب هزيمة العراقيين أمام قوات التحالف وطالب بإطلاق سراح الأسرى وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٦٨٧ الذي يؤكد مراعاة حقوق الإنسان ، نفس المرجع ، ص ٧٨ ، ٨٠ .

(٣) كلمة وزير الخارجية وشؤون الكومنولث الأسبق مالكو لم ريفكند نيابة عن الحكومة البريطانية .

تعطي أولوية مطلقة وتعلق أهمية خاصة على ضرورة إنهاء ملف مفقودي الحرب حسبما تنص عليه الأعراف الدولية ومنها اتفاقية جنيف وقرارات الشرعية الدولية ، إننا نعي تماماً ونتفهم بالكامل موقف السلطات الكويتية من هذا الموضوع الإنساني والقانوني الحساس جداً . ونتفهم أيضاً موقف أهالي المفقودين ونشاركهم الشعور بهذه المأساة . إن موضوع المفقودين يجب أن يبقى في طليعة الاهتمامات ونحن في فرنسا ملتزمون بحل هذه القضية مهما كانت الظروف ، ومهما طال الوقت لا يمكن لنا أن نتساهل أبداً مع موضوع من هذا النوع يمس المشاعر الإنسانية ، نحن لنا حساسية خاصة تجاه ذلك وقد شاركت فرنسا بشكل فعال في إعداد القرار ١٢٨٤ وهي تشارك بالفاعلية نفسها في اجتماعات اللجنة الثلاثية وتدعم بكل ما لها من قوة كل محاولات طي هذا الملف بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي له دور كبير . إن فرحة التحرير والاحتفالات بهذه المناسبة تكتمل بالإفراج عن المعتقلين وتحديد مصير جميع المفقودين الذين نتمنى أن يشاركوا أهاليهم في احتفالات قريبة مقبلة[1] .

وإلى جانب ذلك فقد أوضح «جيوفان كولين» رئيس مجموعة الصداقة الكويتية الفرنسية أن الشعب الكويتي عانى من ويلات الحرب ومازال يعاني حتى اليوم من آثارها القاسية ، خاصة وأن النظام العراقي لا يهتم باتفاقيات جنيف ويحتقرها ، ومازال يلقي تعتيماً على قضية أسرى الحرب الكويتيين ، ورغم القرار رقم ٦٨٦ الذي أصدره مجلس الأمن فإن مصير ٦٠٥ أسيراً كويتياً وغيرهم محتجزين في العراق لم يتقرر بعد .

كما أوضح أنه شاهد الحزن والألم والأمل في أعين عائلات الأسرى ،

---

(١) الأنباء في ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٠م .

لذلك لابد من الوقوف بحزم أمام نظام بغداد واستفزازاته وتعبئة الرأي العام الدولي ضده ، وإن جماعة الصداقة الكويتية الفرنسية سوف تبذل كل ما في وسعها حتى ينتصر الحق على الباطل والحرية على العبودية ، وتتحقق آمال الشعب الكويتي في استعادة أسراه[١] .

٤ - إيطاليا :

طالبت مجموعة برلمانية تضم ٥٤ نائباً في البرلمان الإيطالي يمثلون العديد من الأحزاب الإيطالية الرئيسة النظام العراقي بإطلاق سراح جميع المحتجزين والأسرى الكويتيين والأجانب الذين لا يزالون في السجون العراقية دون أي قيد أو شرط . وأوضح البرلمانيون الإيطاليون في بيان لهم أن قضية الأسرى الكويتيين المحتجزين ومنهم الشيوخ والنساء والأطفال تأتي في طليعة قضايا المنطقة والتي تحتاج إلى معالجة[٢] .

وإلى جانب ذلك فإن جمعية الصداقة الكويتية الإيطالية بفلورنسا كثيراً ما دعت إلى إطلاق سراح الأسرى[٣] .

٥ - الصين :

أكدت الصين أنها ستبذل مساعيها بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الإسراع بإيجاد تسوية لمسألة أسرى الحرب الكويتية . جاء ذلك خلال اجتماع تم

(١) من كلمة رئيس جمعية الصداقة الكويتية الفرنسية في الجمعية الوطنية ، المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ، سبق ذكره ، ص ١٣١ - ١٣٤ .

(٢) أخبار اليوم في ١٦/ ١١/ ١٩٩٣م .

(٣) دلال الزبن : في مقابلة خاصة لها مع عمدة مدينة فلورنسا ، ورئيس جمعية الصداقة السيد/ فاني في إيطاليا ، ١٩٩٥م .

عقده في بكين بين كياوتش رئيس اللجنة الدائمة لمؤتمر نواب الشعب الصيني مع الشيخ سالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية الكويتية للأسرى والمفقودين والوفد المرافق له في أثناء زيارته للصين ، وأكد كياو أن بلاده تولي اهتماماً كبيراً لتطوير علاقات التعاون والصداقة مع الكويت داعياً إلى ضرورة احترام سيادة الكويت واستقلالها[١] .

ثانياً: الدول الشقيقة:

كان موقف مصر الرسمي والشعبي من الغزو العراقي للكويت واضحاً منذ اللحظة الأولى ، ويتعاطف الرأي العام في مصر وكذلك المؤسسات السياسية والتنفيذية والشعبية مع قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق باعتبارها قضية إنسانية . وقد ورد ذلك على لسان العديد من المسؤولين المصريين ، فقد أكد رئيس مجلس العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري أهمية تفعيل قرارات الجامعة العربية حول قضية الأسرى الكويتيين للتوصل إلى حل إيجابي لهذه المشكلة في إطار اتفاقيات جنيف وغيرها من المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان[٢] .

وبالنسبة للموقف السوري أفصح رئيس مجلس الشعب السوري «عبدالقادر قدورة» أن سوريا لها مواقفها القومية والمبدئية التي لم تتغير تجاه هذه القضية ، وأنه لا يجب تحويل هذه القضية من قضية إنسانية إلى سياسية[٣] .

---

(١) الأهرام في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٣م تحت عنوان الصين تبحث إيجاد تسوية لمشكلة أسرى الكويت .

(٢) الوفد ، العدد ٣٨٢٢ ، في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٩م . والجمهورية ، العدد ١٦٥٨٤ ، في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٩م .

(٣) مع الأسير : حديث خلال زيارة رئيس مجلس الشعب السوري للجنة الوطنية لشؤون الأسرى .

كما أوضح أن عملية احتفاظ العراقيين بأسرى كويتيين تعدُّ عملاً بشعاً وجرحاً سيظل ينزف حتى عودة الأسرى إلى وطنهم ، وأنه لابد من وجود حل لهذه القضية .

أما عن الموقف اللبناني فقد قال نائب بيروت محمد البرجاوي «إن قضيتي الأسرى الكويتيين واللبنانيين قضية واحدة وعلى الجميع أن ينظروا إليها على هذا الأساس» .

وأعلن النائب زهير العبيدي «وقوف لبنان شعباً وحكومة ومجلساً نيابياً صفاً واحداً في دعم قضية الأسرى في سجون قوات الاحتلال بغض النظر عن هوية الأسير وجنسية المحتل»[1] .

وقال ممثل قيادة الجيش اللبناني الرائد فؤاد البراج : «جئنا اليوم لإعلان تضامن قيادة الجيش اللبناني مع الشعب الكويتي في مطالبته بتحرير أسراه» وقال نقيب الصحافة اللبنانية محمد بعلبكي : «في هذا اليوم نقف مع الضمير ونتذكر المحتجزين الكويتيين والمعتقلين اللبنانيين ونسأل اللّه تعالى أن يفك أسرهم» . ووصف التجمع في السفارة الكويتية بأنه «تضامن بين شعبين شقيقين في الآلام والآمال» . وأعلن نقيب المصورين والصحافيين نبيل اسماعيل : «جئنا اليوم لنضع أنفسنا في خدمة قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين كما نحن في خدمة قضية المعتقلين اللبنانيين» . وطالب نائب صيدا مصطفى سعد بأن «يفرج العراق فوراً عن كل الأسرى والمفقودين الكويتيين وأن تسود روح الأخوة والتعاون بين الأقطار العربية كافة» .

هذا قليل من كثير من مواقف الدول الشقيقة والصديقة للكويت والتي

---

(٣) انظر : مع الأسير : عدد سبتمبر ١٩٩٤م .

تثبت كذب الدعاوي التي يرددها النظام العراقي بأنه لم يعد لديه أسرى وتؤكد ضرورة تكاتف المجتمع الدولي للإفراج عن الأسرى الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى الذين مازالوا محتجزين في السجون والمعتقلات العراقية ولم يقدم العراق أي معلومات عنهم .

وهكذا كان موقف هذه الدول واضحاً من العدوان العراقي على دولة الكويت ، وكانت قراراتها حاسمة وحازمة ، فقد وقفت إلى جانب الكويت ، وكانت الصوت الذي يساند الحق ويقف إلى جانبه .

* * *